

Distr.
LIMITED

TD/L.389
24 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

شراكة من أجل التدريب والتعلم عن بُعد والربط الشبكي

جلسة مواضيعية تفاعلية

١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- ترأس هذه الجلسة السيد مباي دياي، المستشار الأول بالبعثة الدائمة للسنغال في جنيف، وأدارها معالي الدكتور جوما نغاسونغوا، وزير الصناعة والتجارة في تنزانيا. ثم تدخل في المناقشة أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم:

- سعادة السيد خوان بابلو لوهلي، سفير الأرجنتين لدى البرازيل
- الأستاذ جاك فوتيبي، مدير مدرسة الهندسة والتعلم عن بُعد، المركز الوطني للتعليم عن بُعد، فرنسا
- الدكتور كارلوس لوبيس، المنسق المقيم، مكتب الأمم المتحدة بالبرازيل
- السيد روبييتز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد
- الأستاذ ماريو فيريرا بريسير، المنسق، برنامج الدبلوماسية الاقتصادية، معهد الاقتصاد في جامعة كامبيناس التابعة للدولة، البرازيل
- الأستاذ آزاد باراهو، مدير مركز التعلم عن بُعد، جامعة موريشيوس.

٢- إن تزايد عولمة الاقتصاد العالمي يجعل من المعرفة عاملاً حاسماً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فقد شدد الاجتماع على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على المعارف وإنتاجها، مما تمكنها، في جملة أمور، من صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية مستنبطة محلياً واتخاذ قرارات تعبر عن مصالحها وأولوياتها الوطنية

وتخدمها. ومن شأن ذلك أن يساعدها على الاستفادة إلى أبعد الحدود من الفرص والفوائد الناشئة عن العولمة. وأقر الاجتماع بأن بناء القدرات اللازمة لكي تكون لدى البلد مجموعة أساسية من صانعي القرارات الأكفاء هو عملية طويلة المدى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال بذل جهود منتظمة على مر الزمن.

٣- وشددت إسهامات أعضاء فريق المناقشة والوفود على الحاجة إلى إدماج بناء تلك المهارات في مجالي التجارة والتنمية ضمن الأنشطة التعليمية العادية - ولا سيما، في برامج الدراسات العليا وما بعدها وبرامج البحوث في الجامعات. فالجامعات تضطلع بدور رئيسي في بناء المعارف والخبرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية وذلك بتعليم صانعي القرارات حاضراً ومستقبلاً، وتوفير الخبرات الفنية للحكومات في المسائل المتصلة بالسياسات الاقتصادية الوطنية، وبزيادة الوعي بإسهام التجارة والاستثمار في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع. وينبغي بناء هذه المعارف والخبرات من خلال العمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ومع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني.

٤- ويجب الإقرار في البرامج والبحوث الجامعية بالطابع المتعدد التخصصات الذي تتسم به قضايا التجارة الدولية، والاستثمار والتنمية وأن تعالج هذه القضايا معالجة متكاملة. وقد أثبتت خلال الاجتماع مسألة هامة تتمثل في وجوب أن تنهل تلك المساعي من المعارف والخبرات المحلية القائمة وأن توسعها عن طريق تكييف المعارف المستقاة من بلدان أخرى مع الظروف والاحتياجات المحلية حتى تكون البرامج التدريبية مناسبة وحديثة.

٥- ويمكن للإنجازات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تيسر من عملية تنمية القدرات من خلال إتاحة الوصول إلى طائفة أوسع من مصادر المعلومات والبرامج التعليمية، وتيسير الاتصالات والمناقشات الدولية مع الأفراد والمؤسسات في بلدان أخرى. وبصفة خاصة يمكن للشبكات التي تيسر الإنترنت إنشاءها أن تُستخدم كأداة تمكينية لتنمية القدرات، وذلك بالنظر إلى كونها قائمة على المشاركة وموجهة على أساس الطلب. وشدد الاجتماع على ضرورة تعزيز التنوع الثقافي وما يتصل به من حاجة إلى إيجاد محتوى محلي وتقاسمه بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٦- ولقد أصبحت تنمية القدرات في البلدان النامية على المستويات الفردية والمؤسسية والاجتماعية تمثل محور تركيز وتحدياً رئيسياً بالنسبة لأنشطة التعاون التقني. ولغرض زيادة تأثير تلك الأنشطة، تحتاج البلدان إلى الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه العملية وامتلاك زمام الأمور فيها وإلى تحديد أولوياتها بنفسها. ومن شأن ذلك أن يمكنها من الانتقال من نقل للمعارف في اتجاه واحد إلى اكتساب تفاعلي هادف لتلك المعارف، وتكييف المعارف الدولية مع الأوضاع المحلية بحيث تكون ملائمة للبلد المعني. وينبغي لبرامج المساعدة التقنية أن تعزز الحوار بين بلدان الجنوب وأن تسلّم بأن هذه العملية تتطلب التزاماً على المدى الطويل بتنمية القدرات.

٧- ولوحظ أن للأونكتاد دوراً رئيسياً في بناء القدرات الوطنية على وضع السياسات الاقتصادية. فهذه المنظمة تشكل منذ تأسيسها، قبل ٤٠ عاماً، هيئة فكر وبحوث في قضايا التجارة والتنمية كما أنها قد نفذت برامج ناجحة لدعم بناء القدرات المحلية في مجالي التجارة والتنمية. ويمكن زيادة فعالية العمل التحليلي الذي يقوم به

الأونكتاد وذلك من خلال الإدماج الفعال لنتائجه في برامج التدريب والبحوث والتعليم الخاصة بالبلدان، مما يحوّل هذا العمل إلى أداة إنمائية فعالة. وفي هذا الإطار، أعلن الأمين العام للأونكتاد رسمياً، في نهاية الجلسة، عن إنشاء معهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية الذي صُمم ليصبح الأداة الرئيسية للتعاون المنتظم بين الأونكتاد والمؤسسات الأكاديمية في البلدان الأعضاء.

٨- وهدف المعهد هو مساعدة هذه المؤسسات، وبخاصة في البلدان النامية، على تعزيز قدرتها على تصميم وعقد دورات تدريبية ذات نوعية عالية وإجراء بحوث في مجالي التجارة والتنمية. وهو يفعل ذلك، في المقام الأول، من خلال إتاحة وصول هذه المؤسسات، عن طريق موقع المعهد على الشبكة، إلى نخبة من الموارد الموضوعية للأونكتاد، وكذلك من خلال تقديم المشورة إليها بشأن استخدام هذه المواد لدعم التدريب المستقل والأنشطة التعليمية المستقلة. وثانياً، يتيح المعهد للمؤسسات الأكاديمية المؤهلة إمكانية الانضمام إلى شبكته وبالتالي تعزيز مناهجها وعملها في مجال البحوث من خلال تبادل وتكييف المصادر (المواد والبحوث التدريبية) والخبرات مع الأعضاء الآخرين وتعزيز تعاونها مع الأونكتاد. وإذا يركز المعهد على تنمية القدرات على صنع القرارات، ولا سيما في مجال السياسات العامة، فإنه سيساعد أيضاً على تعزيز الصلة بين الأوساط الأكاديمية والحكومات في البلدان الأعضاء.

٩- ورحبت الوفود بإنشاء المعهد وأعربت عن دعمها له، واعتبرته إسهاماً مفيداً في الجهود التي تبذلها لتطوير قدرات صنع القرارات المحلية وتعزيز التدريس والبحوث في بلدانها. واعتبرت الوفود أن المعهد، إذ يساعد المؤسسات الأكاديمية على إدراج التعليم المتعلق بالتجارة والاستثمار والتنمية في مناهجها النظامية، سيسهم في تعزيز أثر عمل الأونكتاد على المدى الطويل في تنمية قدرات البلدان الأعضاء.

— — — — —